14 أكتوبر

الثلاثاء 27 نوفمبر 2007م - العدد (13949)

في افتتاح أعمال المؤتمر السابع للقيادات الإدارية

العليمي يؤكد ضرورة تضافر الجهود لتطوير الإدارة وتطبيق الإصلاحات الإدارية عملياً

الأهجري: استراتيجية تحديث الخدمة المدنية تعبر عن الدعم السياسي لمسيرة الإصلاحات ومعالجة الاختلالات

صنعاء/ سبأ:

بدأت امس بصنعاء فعاليات المؤتمر السابع للقيادات الإدارية، ، ينظمه على مدى ثلاثة ايام المعهد الوطني للعلوم الإدارية، بحضور الدكتور عبدالكريم الارياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية و عدد من الاخوة الوزراء واعضاء مجلسي النواب والشورى .

وفي جلسة افتتاح المؤتمر أوضح الدكتور رشاد العليمي ، نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية أن مشكلة الإدارة تعد أحد المعوقات الرئيسية للتنمية الشاملة في اليمن ، مؤكدا ضرورة تضافر الجهود لتطوير الإدارة وترجمة مفاهيم وخطط الاصلاح الإداري الى واقع عملي .

وقال العليمي" سيتم توجيه مؤسسات الدولة لتوجيه التدريب الداخلي للمعهد الوطني للعلوم الإدارية حتى يؤدي دوره في إعداد وتطوير الإدارة في هذه المرحلة التي تشهد عملاً حكومياً مكثفاً نحو تحديث وتطوير الأداء المؤسسي انسجاماً مع تطلعاتنا في التنمية الشاملة وبناء مؤسسات الدولة اليمنية الحديثة التي أرسى دعائمها فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية"، مؤكداً أن المعهد الوطني للعلوم الإدارية كان ولا يزال يشكل أحد أدوات مؤسسات الدولة في التنمية الإدارية.

وقال وزير الداخلية "إن اليمن منذ أعلنت التزامها بتنفيذ الاصلاحات الإداريـة والمالية تعمل جاهدة على تطوير أداء مؤسساتها في مختلف المجالات التشريعية والقانونية والإداريـة من أجل تحقيق قفزة نوعية بدأت تؤتي ثمارها خلال الأعوام القليلة المنصرمة التي شهدت تنفيذ حزمة من الاصلاحات وتحقيق طفرة نوعية في مجالات التعليم المختلفة صحبها الاهتمام بالتدريب والتأهيل الإداري والفني والتقني وإيلاء عناية خاصة بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية والعمل على النهوض بأوضاعه وتطوير أدائه بما يتناسب مع الوظيفة التي ينبغي ان يؤديها" .

وأعرب عن تطلعه إلى ان يخرج هذا المؤتمر النوعي بتوصيات علمية ومنهجية تعزز من نهج الإصلاح الإداري والتنمية البشرية ليس على مستوى اليمن فحسب وانما على مستوى الوطن العربي عموماً .

من جانبه استعرض الاخ حسين الاهجري وكيل أول وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في كلمته المراحل التي مرت بها الوزارة في سبيل الاصلاح الإداري بدء من العام 1997م الذي تم فيه التحضير لإعداد أول استراتيجية لإصلاح الخدمة المدنية كرؤية وطنية طويلة الأمد اعتمدت منهج المشاركة في كل مراحل الإعداد بدء من مرحلة جمع البيانات والمعلومات وتحليل ودراسة الوضع القائم مروراً بمرحلة التشخيص واقتراح الحلول والمعالجات .

وقال الاهجري أن إقرار الاستراتيجية الوطنية لتحديث الخدمة المدنية واجراء المسح والتعداد الوظيفي مثل تعبيراً عن الدعم السياسي لمسيرة الإصلاحات وتأكيداً لشركائنا في التنمية على توفر الإرادة والرغبة في معالجة كافة الاختلالات التي تعانيها اليمن على الصعيد الاقتصادي والمالي والإداري ، مؤكداً أن اعداد وتنمية قدرات العنصر البشري يعد حجر الزاوية في الرؤية الاستراتيجية للتنمية ، كما ان التأهيل والتدريب للقوى العاملة في أجهزة الدولة أثناء الخدمة يمثل هو الآخر أهمية كبرى لمعالجة جوانب الضعف والقصور التي يعاني منها نظام التعليم ومخرجاته على المستويات المختلفة جراء السياسات التي اتبعت خلال السنوات السابقة.

من جهتها اشارت الدكتورة وهيبة فارع ، عميدة المعهد الوطني للعلوم الإدارية الى ان المؤتمر يمثل حدثا وتظاهرة علمية كونه أول مؤتمر نوعي يعالج الاهتمامات الإدارية التي تهم صانعي القرار والباحثين والمحللين والاقتصاديين والإداريين ، كما يعتبر نقلة نوعية لدور المعهد في تناول قضايا الإدارة العامة والخروج بها من دوائرها المغلقة للبحث والنقاش والحوار من مدخل علمي وموضوعي بما يعزز من دور المعهد الوطني للعلوم الإدارية ومهامه في تدريب الكوادر الإدارية في مختلف حلقاتها وفي تقديم البحوث والاستشارات وتنويع برامج التأهيل والإصلاح الإداري .

وأوضـحت أن البحوث المقدمة الى المؤتمر تهـدف الى ابـراز اهمية الاصلاحات الإداريـة التي تنفذها اليمن ، والصعوبات التي تواجه هذه التجربة في اليمن، كما تتناول تجارب بعض الدول العربية في الاصلاحات الإدارية والجهود المبذولة في التنمية الإدارية ، وذلك بغرض تبادل الخبرات والافكار وتقديم المقترحات التي تسهم في تطوير الإدارة وآليات عملها وأدوات تمكنيها.

وتم في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر عرض نبذة عن مسيرة المعهد الوطني للعلوم الادارية منذ تأسيسه عام 1963م والمراحل التطويرية التي مر بها

وهيبة فارع: المؤتمر نقلة نوعية لدور المعهد في تناول قضايا الإدارة والخروج بها من دوائرها المغلقة

على ايدي قيادات المعهد المتتالية .

وناقشت الجلسة الاولى للمؤتمر برئاسة الدكتور عبدالكريم الارياني إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية الحكومية وفقاً لمتطلبات التنمية وذلك من خلال تشخيص الوضع الراهن للهياكل التنظيمية للأجهزة المالية والإدارية الحكومية.

واستعرضت الجلسة انجازات وزارة الخدمة المدنية والاجهزة الحكومية في مجال إعادة الهيكلة والاصلاحات الاقتصادية والتغيرات المعاصرة وأثرها على القيادة الإدارية ، وكذا اهمية تطبيق معايير الجودة أثناء وبعد التوظيف في الاجهزة الإدارية الحكومية ، وإعادة البناء التنظيمي كمدخل لتحسين وتطوير الأداء في الاجهزة الإدارية الحكومية ودور المعاهد الإدارية والجامعات في عملية إعادة هيكلة الاجهزة الإدارية الحكومية، الى جانب استعراض تجارب وخبرات بعض الدول العربية في مجال إعادة هيكلة الاجهزة الإدارية والحكومية والاصلاح الإداري .

كما قدمت ورقتا عمل الأولى عن تجربة وزارة الخدمة المدنية قدمها وكيل الوزارة لقطاع الأفراد نبيل شمسان ، والورقة الثانية عن جهود وزارة المالية في عملية الاصلاح المالي والاداري والانجازات المحققة حتى عام 2007م قدمها الدكتور علي محمد شاطر مثنى وكيل وزارة المالية لقطاع التخطيط والإحصاء والمتابعة .

وفي الجلسة الثانية التي رأسها الدكتور صالح علي باصرة ، وزير التعليم العالي والبحث العلمي قدمت ورقتي عمل الأولى عن تخطيط التدريب وأثره في تطوير أداء العاملين دراسة تحليلية آراء عينة من العاملين في وكالة الانباء اليمنية (سبأ) قدمها الدكتور فؤاد الحمدي ، والورقة الثانية عن برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي للوضع الراهن لنظام الأمان المصرفي في الجمهورية اليمنية قدمها الدكتور محمد يحيى الرفيق .

ويشارك في المؤتمر / 200 / مشارك ومشاركة يمثلون عدداً من الجهات الحكومية والمعنية بالاصلاح الإداري في وزارات الخدمة المدنية والتأمينات ، والمالية ، والإدارة المحلية ، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واللجنة العليا لمكافحة الفساد وعدد من الباحثين والباحثات من مختلف الهيئات الإدارية والمعاهد والجامعات ومؤسسات التنمية الإدارية في اليمن وبعض الدول العربية .

في البيان الختامي لفعاليات الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة :

الملتقى ينجح في توحيد الرؤى العربية لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة

صنعاء/ سبأ:

ثمن المشاركون في الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة تثمينا عاليا الرعاية الكريمة لفخامة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية لهذا الحدث الاقتصادي العربي المهم ، معبرين في برقية رفعوها الى فخامة الاخ الرئيس في ختام اعمال مؤتمرهم امس بصنعاء عن خالص تقديرهم لحسن الحفاوة والاستقبال و التنظيم الجيد للملتقى الذي احتضنته صنعاء مهد العروبة وموطن الحضارة العربية.. وفيما يلي نص البرقية:

"فخامة الأخ الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية ، الأكرم،

يسر المشاركون في فعاليات الملتقى العربي الرابع للصناعات والصغيرة والمتوسطة والمنعقد بصنعاء خلال الفترة من 25- 26 نوفمبر 2007م أن يرفعوا إلى فخامتكم أصدق آيات الشكر والتقدير على رعايتكم الكريمة لهذا الحدث الاقتصادي العربي المهم ، والذي حقق نجاحاً كبيراً في توحيد الرؤية العربية تجاه تطوير قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعمه وتشجيعه كآلية فعالة ووسيلة ناجعة لخلق فرص العمل وتوليد الدخل ومحاربة البطالة وتعزيز أواصر الشراكة وتشابك المصالح العربية .

إننا واثقون أن النتائج الايجابية التي خرج بها هذا الملتقى ستحظى بعنايتكم وأشقاءكم أصحاب السمو والفخامة قادة الدول العربية وأنها ستترجم على ارض الواقع بصورة برامج عملية وخطط سديدة غايتها التنمية والرخاء والازدهار ومواجهة تحديات العولمة ، إن المشاركين في الملتقى يعبرون عن خالص تقديرهم لحسن الحفاوة والاستقبال و التنظيم الجيد للملتقى الذي احتضنته صنعاء مهد العروبة وموطن الحضارة العربية ، وننتهز هذه الفرصة لنرفع إلى فخامتكم وكل أبناء الشعب اليمني الشقيق أصدق التهاني والتبريكات بمناسبة احتفالكم بالذكرى الأربعين لعيد الاستقلال المجيد 30 نوفمبر وذكرى توقيع اتفاقية عدن الوحدوية ، داعين الله أن يسدد خطاكم لمواصلة مسيرة التنمية والديمقراطية والوحدة وتقبلوا وافر الاحترام والتقدير" .

من جهة أخرى صدر أمس البيان الختامي عن اعمال الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي نظمته على مدى يومين وزارة الصناعة والتجارة والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، ودعا المشاركون في الملتقى الدول العربية للعمل على إيجاد إطار تشريعي ينظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على توحيد جهات الإشراف على هذا القطاع وتبسيط الإجراءات والأخذ بنظام النافذة الواحدة.

وأكد المشاركون في الملتقى على ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال تنظيم وتطوير الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التجارب الأسيوية والأخذ بنظام الإدارة الحديثة ورفع القدرات التنافسية لهذه الصناعات ، ورحبوا بدعوة الدكتور مصطفى بن باده ، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائري الدول العربية للتوقيع على اتفاقية عربية لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وضرورة إيجاد آلية عمل فاعلة لتعزيز التعاون

بناء إطار تشريعي ينظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملحة

الترحيب بالدعوة لتوقيع اتفاقية عربية لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

العربي المشترك في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على ان تتولى الجزائر إعداد مسودة الاتفاقية وتعميمها على الدول العربية والتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بشأن التوقيع على الاتفاقية المقترحة.

ودعا الملتقى الى تنظيم ملتقيات متخصصة لمناقشة ومعالجة مواضيع محددة مثل التمويل – التسويق– التدريب والتأهيل – الابتكار والإبداع وغيرها ، مؤكدا ضرورة إيجاد آليات تمويل عربية أكثر ملاءمة لتلبية الاحتياجات التمويلية في مراحل الإنشاء والتشغيل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء مؤسسات وبنوك تمويل قطرية وعربية على غرار صناديق التمويل القائمة في الإتحـاد الأوروبـي ومصرف جرامين بنك في بنجلاديش ، وكذا قيام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالإسراع في إعداد الدراسة اللازمة لإنشاء بنك الاستثمار العربي لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتقديمها إلى القمة الاقتصادية العربية لإقرارها على أن يتم فتح فروع لذلك البنك في كافة الدول العربية.

وطالب البيان الختامي الصادر عن الملتقى بان تخصص كل دولة اعتمادات مالية سنوية لتشجيع المبدعين والمخترعين خصوصا الشباب الخريجين من الجنسين وتمويل اختراعاتهم وإبداعاتهم،

وأشار الى ضرورة إقامة هيئة ربط بين الدول العربية لمتابعة عملية دعم الابتكار.

ولفت البيان الى اهمية تنظيم ملتقيات عربية تتبناها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين حول موضوع تجارب دعم الابتكار التكنولوجي في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء شبكة لتبادل المعلومات الصناعية بين البلدان العربية وقواعد البيانات الصناعية والخبرات بمساهمة المنظمات والمجالس والصناديق العربية، اضافة الى تكثيف الحملات الإعلامية خاصة في مراحل التعليم المختلفة لنشر ثقافة العمل الحر وتنمية روح المبادرة والابتكار وتشجيع الشباب على إنشاء مشروعات إنتاجية صغيرة.

ودعا المشاركون المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين للقيام بأعداد برامج تدريب وتأهيل خاصة للكوادر البشرية في المناطق الريفية النائية لتمكين السكان الأكثر فقراً من تأسيس مشاريع صغيرة تكفل لهم العيش الكريم، والاستفادة القصوى من الفترات الانتقالية ومزايا الدعم الفني المقدم من منظمة التجارة العالمية في الدول الأقل نمواً لعملية انضمامها إلى المنظمة.

كما دعوا وزارات الصناعة في الدول العربية للقيام بتبني خطط إستراتيجية لتعزيز وتطوير المناولة الصناعية بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة وإعداد استمارات نموذجية يتم تعميمها على الشركات الكبيرة لتسجيل فرص المناولة المتاحة لديها ، واوصى المشاركون بعقد الملتقى الخامس في جمهورية السودان بناء على طلب وزارة الصناعة والتجارة السودانية.

وفي ختام الملتقى أشاد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل بالنجاح الكبير الذي حققه الملتقى والذي انعكس في المشاركة الكبيرة والتفاعل الخلاق من خلال النقاشات الجادة والمسئولة والحرص من قبل المشاركين على إثراء اوراق العمل بالرؤى والافكار الخلاقة ، منوها بان هذا النجاح تجلى في التوصيات والرؤى الاستراتيجية الواردة في البيان الختامي ، لافتا الى اهمية عكس هذه التوصيات في الواقع العملي بما من شأنه الارتقاء والنهوض بأوضاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، مشيرا الى الدور الكبير الذي يحتله هذا القطاع في ظل عولمة السوق وتحرير التجارة.

فيما اعرب وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائري الدكتور مصطفى بن باده ووزير الصناعة السوداني الدكتور علي حسن محمد عن شكرهما وتقديرهما باسم الوفود العربية المشاركة لليمن حكومة وشعبا على كرم الضيافة وحسن الوفادة ، وأشادا بالجهود المبذولة لتوفير اسباب وظروف نجاح الملتقى ، ونوها بالنجاح الكبير الذي حققها الملتقى وفقا لاهدافه المرسومة، وكذا استخلاص رؤى وسياسات عملية لتطوير واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

تجدر الإشارة الى أن الملتقى الذي عقد برعاية فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتحت شعار: (الجـودة والإبـداع ضمان مستقبل الصناعات العربية في ظل العولمة)، ناقش 18 ورقة ودراسة علمية من 13 دولة عربية من خلال اربعة محاور هي تنظيم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل والاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والإبـداع وتنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، اضافة الى تنمية العلاقات بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة .

أخي المواطن .. أختي المواطنة

مسؤولية وقاية طفلك من مرض الحصبة تتجسد في تحصينه إما في المرفق الصحي أو المدرسة أو في موقع التحصين القريب من المسكن

الحملة التكميلية نحو القضاء على مرض الحصبة في الفترة(24-29 نوفمبر 2007م) لجميع الأطفال من (9 أشهر- 15 عاما) في محافظات (عدن – شبوة – مأرب – الجوف – صعدة) بكافة مديرياتها، ،(مديريات إب- الضهار – المشنة) بمحافظة إب ، ومديريتي (ظليمة حبور – ثلا) بمحافظة عمران، ومديرية (بني سعد) بمحافظة المحويت، ومديرية (جيشان) بأبين.